مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

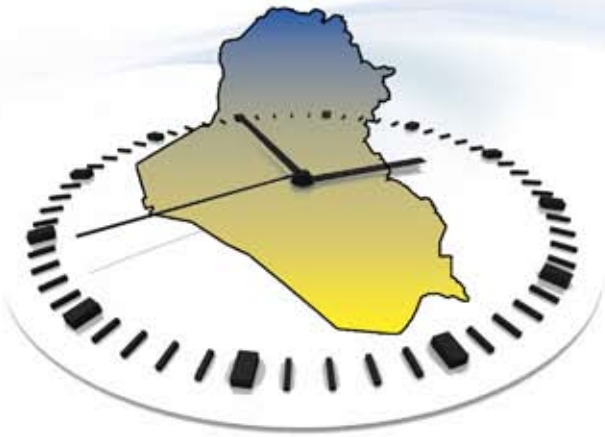

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء /الثلاثاء ١٩- ١١- ٢٠١٣ / السنة الأولى/ العدد(٤٦)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

لقاء حامد عباس

مؤيد جبار حسن

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حسنين هاشم حسين

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

علاء صالح عبيد

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

سقوط الأسد يمثل تهديداً استراتيجياً للنظام

ننشر في هذا العدد ترجمة ملخصة لمقالة منشورة في **مجلة الفورين بوليسي** الأمريكية المرموقة للكاتب «رمزي مارديني» الكاتب والمحلل في هذه المجلة تناول فيها بالوصف والتحليل **شخصية المالكي وطريقته في الحكم ونظرته إلى الأحداث في سوريا**، إذ يعتقد بأن التغيرات السياسية الإقليمية تثقل كاهل العملية السياسية العراقية، **فخريطة الشرق الأوسط الجديدة لا تناسب نظام المالكي ولا العراق كدولة يحكمها الشيعة**، فضلاً على أن **صعود حكومة يهيمن عليها السنة في دمشق من شأنه إيجاد خصم إقليمي للعراق**، وفي الوقت الذي يواصل فيه الإسلاميون السنة مثل جماعة الإخوان المسلمين توسيع سلطتهم في مختلف أنحاء المنطقة، فإن الشيعة في العراق قلقون من تضييق الخناق عليهم، **ويشعر المالكي مثل أي زعيم عربي آخر بالارتياب والتآمر والتحسس من الانتقاد، وخاصة انه مطّلع على الأخطار التي تهدد حكمه ومصداقيته، فهو لا يحكم العراق، ولكنه يديره عازماً على البقاء في السلطة مهما كلف الأمر**، وقد أثبت خلال مدة ولايته أنه كثير التحيز قليل المبادئ، فالقومية والطائفية لا تمثلان آيديولوجيات سياسية بالنسبة له، ولكنها أدوات فقط فهو **يلعب بورقة معاداة الكرد عندما يحتاج أن يكون قومياً عربياً، وبورقة معاداة السنة عندما يحتاج أن يكون محامياً عن الشيعة**، وينقل الكاتب قول الباحث المقدم «جويل رايبيرن» من جامعة الدفاع الوطني: «إن أنصار المالكي لا يمتلكون دوافع آيديولوجية مشتركة يتحركون وفقها، بل **ان ما يحركهم هو التملك والتمسك بالسلطة، وهم ملتزمون جداً بإبقائه في الحكم**»، ويذكر في مكان آخر أنه ومنذ استلام المالكي الحكم عام ٢٠٠٨، كانت طريقته في الحكم هي تأكيد السلطة ووقوفه على قمة الهرم السياسي، لذا فإن هدفه كان الحفاظ على الوضع الراهن على الأقل، وتحييد التهديدات المحتملة التي يمكن أن تقوّض سلطته أو الحكم السياسي الشيعي في العراق، **ونظراً لغموض الوضع في المحيط الإقليمي والسياسي وما يرافقه من انعدام الثقة والمؤسسات الوطنية الضعيفة، والثقافة السياسية التي تلونت بتاريخ من الانقلابات، فقد اضطر إلى الهجوم بغرض تطهير قوات الأمن في البلاد من خصومه السياسيين وتثبيت الموالين له في المناصب الحكومية الرئيسة، فإذا لم ينتزع السلطة لنفسه، فإن أعداءه سيفعلون ذلك**، وبعد انتهاء دور الجيش الأميركي كسلطة محتلّة للعراق، ارتبط أسلوب المالكي لبقاء النظام بما يحدث خارج حدود البلد، فالحرب الأهلية في سوريا تمثل تهديداً وجودياً متمثلاً بأبعاد أمنية وسياسية واستراتيجية بالنسبة له ولمجموعة من أنصاره، إذ أعلنت القوى المناهضة للأسد عن عزمها على نقل الثورة خارج الحدود السورية، وقد أثار تشكيل عدد لا يحصى من الميليشيات السنية المسلحة في الجوار خوفاً كبيراً لدى بغداد ولها الحق في ذلك، **فبعد تخليص سوريا من الأسد، من المحتمل أن يتوجه المتمردون ضد نظام المالكي في العراق مستخدمين الدعم الخليجي، ويرى الكاتب بأن التهديد أضحى قريباً منه - أي المالكي-، فالمتمردون السنّة العراقيون يحاولون دمج العراق وسوريا في ساحة حرب طائفية موحّدة، والعمل المشترك الأخير للدولة الإسلامية في العراق وجبهة النصرة في سوريا أشار إلى إمكانية جعل القضية الطائفية الوطنية تهدف إلى إبعاد الشيعة عن السلطة**، وليست فروع تنظيم

في هذا العدد

الافتتاحية ٣

استراتيجية حزب الله في سوريا
تؤجّج الحرب الطائفية.....٥

العراق يواجه خطر التجزئة.....٧

لماذا أعادت أنقرة النظر
بعلاقتها مع أكرادها؟.....٨

هل سيكون المالكي مترنيخ بغداد ؟.....١٠

غزو العراق أيقظ المنطقة من سباتها.....١٤

الملف النفطي وراء التقارب التركي العراقي.....١٦

العراق يكافح
لزيادة حصته من سوق النفط الآسيوية.....١٧

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال
بإدارة الإعلام
Tel: (00964) 7800168889
Email:info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq
موقع النشرة على الانترنيت
kerbalacss.uokerbala.edu.iq
ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الافتتاحية

القاعدة وحدها من يوجه التهديدات عبر الحدود، **فالهوية الوطنية الضعيفة والحدود المصطنعة بين البلدين قد وضعت الأساس لارتباط متنامٍ بين أهل السنة في سوريا والعراق،** وينقل عمّا كتبه «كينيث بولاك» الباحث في شؤون الشرق الأوسط: «في الحقيقة ان العديد من القبائل العربية السنية تمتد عبر الحدود أضافت وببساطة الوقود إلى النار، فرجال عشائر شمر والدليم والعبيد وآخرون **يفرحون بمساعدة أبناء عمومتهم عبر الحدود** الذين يحاربون النظام الشيعي في دمشق»، وأضاف الكاتب قائلاً: أما على الجبهة السياسية الداخلية، فإن انتصار القوى المناهضة للأسد سوف يمثل تهديداً للمالكي وسينشط خصومه من السياسيين المحليين، إذ اعترف خصوم رئيس الوزراء سراً أنهم ينتظرون سقوط النظام السوري للعمل على تنحية المالكي عبر تصويت بحجب الثقة، وقد نجا المالكي من مثل هذه المحاولات في الماضي، **لكنه بالتأكيد سيكون أكثر ضعفاً في حال انهيار النظام السوري، وعلى أقل تقدير، فإن المالكي يرغب في بقاء الأسد في السلطة إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٤، ذلك أنه يسعى للبقاء رئيساً للوزراء لولاية ثالثة،** ولكنه الآن أضعف بكثير مما كان عليه في الانتخابات العامة السابقة في ٢٠١٠ عندما ركّز حملته الانتخابية على إنهاء الاحتلال العسكري الأميركي وتحسين الأمن في العراق، وكلا الشعارين لم يعودا صالحين لهذه الدورة الانتخابية الجديدة، ولم يقم رئيس الوزراء بإثارة نفور حلفائه السياسيين بسبب تقاعسه عن الإيفاء بالاتفاقيات معهم مراراً فحسب، بل أصبح شديد الغلظة موظّفاً قواته الأمنية لتهميش المعارضين مما أثار اعتراضات كبيرة ضد حكمه، **فسقوط الأسد يمثل تهديداً استراتيجياً لنظام المالكي لأنه سيقلب موازين القوى في المنطقة ومنذ سقوط صدام حسين عام ٢٠٠٣ يسعى العراق لتأكيد السيادة على شؤونه الداخلية تاركاً البلاد ساحة لحرب طائفية لمنافسة إقليمية تجري على أراضيه،** وقد بذلت الولايات المتحدة- وفقاً للكاتب- جهوداً مضنية لإعادة العراق إلى الحضن العربي، ولكنها حققت نتائج سطحية فقط، **فالحواجز الطائفية** حدّت من نطاق وعمق التعاون بين الشيعة في العراق والقادة العرب السنة الذين **يرون بغداد امتداداً للنفوذ الإيراني.**

استراتيجية حزب الله في سوريا تؤجّج الحرب الطائفية

الكاتب: حسن حسن
ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د.نصر محمد علي

٢٠١٣/٤/٢٤

إن وجود الجهاديين الأجانب الذين يقاتلون ضد النظام السوري يثير قلق الحكومات الغربية، ولكن مشاركة المقاتلين الشيعة قد تدفع الوضع في سوريا إلى مرحلة أخرى، إذ إن تدخل المقاتلين الشيعة يجب أن يكون أكثر إثارة لقلق الجميع وبمثابة تذكير بأن الصراع السوري يجب أن ينتهي عاجلاً

في البدء يذكر الكاتب أن هناك مخاوفاً من امتداد النزاع السوري خارج حدود البلاد ولكن ما حصل هو العكس، فالأزمة اللبنانية انتقلت إلى سوريا ،فقد أعلن أحمد عسير – رجل دين سني لبناني متنفّذ – أن الجهاد في سوريا أصبح أمراً إلزامياً لجميع المسلمين القادرين عليه، وقال انه تم اتخاذ قرارٍ كهذا بعدما أصبحت مشاركة حزب الله في سوريا واضحة وبشكل معلن، مضيفاً « كنا نعلم أن حزب الله قد تدخل عسكريا وكان الجميع ينفي ذلك ولكن الأمر أصبح واضحا الان».

ويبدو أن إنكار حزب الله لتورطه في سوريا قد تحوّل إلى تبرير، فقد بات من الصعب عليه الاستمرار في نفي تقارير بشأن تزايد اعداد المقاتلين الذين لقوا حتفهم و تمت اعادة ارسال جثثهم من سوريا إلى بلادهم. وقال زعيم الحزب (حسن نصر الله) بأن أعضاء الحزب الذين كانوا يقاتلون إلى جانب نظام الأسد كانوا يتصرفون بشكل فردي وليس بأمرٍ منه. **ان قرار حزب الله بدعم النظام السوري علناً يُعدّ خطوة خطيرة تتطلب نظرة فاحصة، و السؤال الذي يطرح نفسه هو، لماذا الآن تحديداً؟**

ووفقا لما يجري فإن مقاتلي الحزب في سوريا كثيرون ومدربون تدريبا جيدا ،وتسمح هيكلية حزب الله بأن يأمر مقاتليه بالانسحاب إذا ما لزم الأمر، **ولكن لماذا يختار الحزب شن الحرب ضد ابناء بلد مجاور أكبر بكثير من لبنان ويسهل وصول حلفائه في العراق وايران إلى سوريا، والأهم من ذلك كله، أن لديه عددا كبيرا من المؤيدين داخل لبنان ؟**

وخلال زيارة لوفد تابع لحزب الله إلى سوريا اعرب الرئيس الاسد عن استيائه من سياسة التفكك والانفصال التي تسود لبنان قائلاً بأن نارها ستطال الجميع،واتهم الزعيم المؤقت

لائتلاف المعارضة الوطنية السورية(جورج صبرا)حزب الله بإعلان الحرب ضد الشعب السوري،وأعتبر معركة القصير التي جرت قرب الحدود اللبنانية وقاتل فيها اعضاء من الحزب ضد المتمردين السوريين دليلاً على اتهامه.اما حزب الله فقد بيّن الهدف من تدخله في سوريا ولم يحاول التقليل من شأن مشاركته تلك،وتساءل الصحفي اللبناني علي هاشم في جريدة المراقب بطريقة ذكية موجها حديثه لأحد عناصر حزب الله ،لماذا سمح حزب الله لمقاتليه بالقتال في سوريا **واصفا اياه بأنه واجبٌ وليس اختيار**، وأجاب المصدر متحدثا إلى هاشم بأن عدم التدخل قد يكون له في نهاية المطاف تأثيرا متصاعدا في المنطقة **وأن الحزب يحاول منع الفتنة الاقليمية والطائفية، التي تلوح في الافق من خلال حماية القرى الشيعية و الأضرحة الدينية من المتطرفين السنة** ، **ويشير المصدر إلى أن تدمير أي مزار شيعي في سوريا سيثير غضب المجتمعات الشيعية في جميع أنحاء المنطقة ولن يكون بمقدور الحزب احتواءه مما قد يدفع إلى حرب طائفية شاملة وطويلة الأمد.**

كما ان وجود الجهاديين الاجانب الذين يقاتلون ضد النظام أثار قلق الحكومات الغربية ، ولكن مشاركة المقاتلين الشيعة يدفع الوضع في سوريا إلى مرحلة أخرى ؛ ودعوة رجال الدين اللبنانيين للجهاد في سوريا ليس سوى غيض من فيض. **تجري مناقشة مفهوم «الجهاد» مرة أخرى في جميع أنحاء المنطقة ، بعد عقود من دعوات مماثلة لارسال الشباب للقتال في افغانستان في عقد الثمانينات ، ولكن اسلوب اشاعة ثقافة الجهاد هذه المرة يثير مزيدا من القلق في منطقة تمتاز بالتنوع الديني.**

ومن غير الواضح ما إذا كان حزب الله ينوي تصعيد أنشطة أعضائه في سوريا أو الاستمرار في السماح لهم بالتدفق اليها ،ويحتمل أن النظام السوري قد طلب من ايران وحزب الله مساعدة قواته في حمص معتبرا اياها منطقة حدودية بالغة الأهمية ، وربما أهم منطقة بعد دمشق، لأنها نقطة الوصل بين الساحل و مناطق أخرى.

وأخيرا فإن تدخل المقاتلين الشيعة يجب أن يكون مثيراً للقلق للجميع وبمثابة تذكير بأن الصراع السوري يجب أن ينتهي عاجلاً.

رابط المقال: http://goo.gl/9z7q5x

العراق يواجه خطر التجزئة

ذا ناشيونال/صحيفة إماراتية تصدر باللغة الانكليزية
١٩/١٠/٢٠١٣

ترجمة: ميثم كاظم
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن جزءاً كبيراً من مشاكل العراق يكمن في استمرار الساسة العراقيين بالسعي وراء مصالحهم الضيقة، والخاصة، وترك البلاد ترزح في خضم فوضى شاملة، في الوقت الذي ينحدر فيه العراق إلى المجهول وهو يواجه، كما هو الحال في سوريا، خطر التقسيم على أسس طائفية وعرقية

يواصل العراق تراجعه نحو المجهول فيما يتحول الوضع الأمني في جميع أنحاء البلاد إلى كارثة، في الوقت الذي يتمسك فيه السياسيون بأجنداتهم الضيقة، غير متأثرين بعدد القتلى الذين يسقطون يومياً جرَّاء التفجيرات التي لا تُعد ولا تحصى، بهذه العبارة يبدأ الكاتب مقالته المنشورة في مجلة ذا ناشيونال الإماراتية.

وكتب عبد الزهرة الركابي في صحيفة الخليج التي مقرها في الشارقة، «**إن انعدام الأمن في العراق تحت قيادة رئيس الوزراء نوري المالكي هو بالتأكيد أمر مزمن، وليس هناك بصيص أمل بأن الوضع سيتحسن**». إذ بلغ عدد القتلى في العراق على أثر الهجمات الإرهابية خلال الشهر الماضي وحده، وفقاً للأمم المتحدة، ٩٧٩، في حين بلغ عدد الجرحى أكثر من ٢١٠٠.

ويقول كذلك: «**في ضوء هذا الواقع السياسي والأمني، فإن «العراق ينحدر نحو المجهول»**، ناقلاً تحذيراً سابق لمارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، إذ دعا في يوليو الماضي الزعماء السياسيين في العراق إلى التحرك بسرعة لوقف ما أسماه «المذبحة» التي يعاني منها البلد وأكد قائلاً: «يجب وقف هذه المجزرة»، بعد سلسلة من الهجمات القاتلة التي اجتاحت عدداً من المدن في جميع أنحاء البلاد، مما أسفر عن مقتل العشرات من المدنيين الأبرياء.

وقال الكاتب: إن جزءاً كبيراً من المشكلة هو أن يستمر الساسة العراقيون «في السعي وراء مصالحهم الضيقة، والخاصة، وترك البلاد في خضم الفوضى الشاملة».

وفي غضون ذلك، جاء في تقرير صادر عن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي أن العراق وسوريا على حد سواء يواجهان احتمال التجزئة على أسس طائفية وعرقية.

رابط المقال: http://goo.gl/2YACpS

لماذا أعادت أنقرة النظر بعلاقتها مع أكرادها؟

الكاتب: ايلان بيرمان
مجلة فوربس – ٢٩/٥/٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: حيدر رضا محمد
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن اتفاقيات الطاقة التي عقدتها أنقرة مع حكومة إقليم كردستان، تتطلب أن تؤمّن الأولى طريقاً آمناً، وتسهم في استقرار المناطق الكردية، وتتطلب هذه الاتفاقيات إصلاح العلاقات مع حزب العمال الكردستاني الذي خاض تمرّداً على مدى السنوات الماضية، وكذلك تتطلب المزيد من الاندماج السياسي مع الأقلية الكردية المتنامية في البلاد التي برزت بوصفها أحد أصحاب المصلحة التي لا غنى عنها في المستقبل الاقتصادي لتركيا

إن اتفاقيات الطاقة التي عقدتها أنقرة مع حكومة إقليم كردستان، تتطلب أن تؤمّن الأولى طريقاً آمناً، وتسهم في استقرار المناطق الكردية، وتتطلب هذه الاتفاقيات إصلاح العلاقات مع حزب العمال الكردستاني الذي خاض تمرّداً على مدى السنوات الماضية، وكذلك تتطلب المزيد من الاندماج السياسي مع الأقلية الكردية المتنامية في البلاد التي برزت بوصفها أحد أصحاب المصلحة التي لا غنى عنها في المستقبل الاقتصادي لتركيا.

استهل الكاتب الأمريكي الذي يشغل منصب نائب رئيس مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن مقالته بالقول: تعد المتغيرات الديموغرافية الأكثر حسماً من بين جميع المتغيرات التي تحدد مصير الأمم؛ إذ إن وتيرة نمو السكان تساعد على تشكيل سياسة البلد وبنيته الداخلية ومكانته في العالم، كما أنها يمكن أن توفر أيضاً معلومات مفيدة حول أولويات السياسة الخارجية. وقد حاول الكاتب أن يبيّن أبعاد ذلك في تركيا، إذ ذكر أن وكالة الإحصاءات الرسمية في تركيا قد أصدرت، في أواخر نيسان، أحدث مسح لها عن عدد السكان في البلاد، إذ وجدت هذه الدراسة أن معدل نسبة المواليد عام ٢٠٠٨ ما يزال غير مستقر. إن هذه النسبة ليست واحدة في جميع مناطق البلاد؛ ففي الغرب تهبط معدلات المواليد بشكل عام حيث إنها أقل بكثير من ١,٢مولود. بينما ترتفع في المناطق ذات الغالبية الكردية في الجنوب الشرقي. إن هذه

التفاصيل تبين الخلفيات الداخلية الكامنة وراء توجهات السياسة الخارجية للحكومة التركية مؤخراً، **إذ بدأت حكومة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ببذل جهد سياسي من أجل حل صراع دام عقوداً مع حزب العمال الكردستاني، وإطلاق مصالحة واسعة النطاق مع الأقلية الكردية.**

تعود جذور هذه المبادرة إلى عدة سنوات خلت، ولكن الجديد فيها هي جديتها. ووفقاً للمبادرة **سيلتزم الأتراك بوقف إطلاق النار مع حزب العمال الكردستاني وإصدار عفو عام عن أفراده، وفي إزاء ذلك سينسحب الأخير من الأراضي التركية إلى شمال العراق، وسيوقف الأعمال العدائية مع أنقرة.**

إن المبررات وراء هذا الجهد مقنعة، فحزب العدالة والتنمية الحاكم حصل على مكاسب كبيرة ومثيرة للإعجاب في السنوات الأخيرة. إذ تزايد الناتج المحلي الإجمالي الوطني (٧٨٦) مليار دولار في عام ٢٠١٢، وتواضع عجز الميزانية نسبياً ليصل إلى (٢٪)، وانخفضت معدلات البطالة والدين العام لتصل إلى (٩,٤ و٣٧٪، على التوالي)، **وتعد تركيا سادس أكبر اقتصاد في أوربا والسادس عشر في العالم. إلا ان المسؤولين الأتراك يأملون، بأن تكون بلادهم ثالث أكبر اقتصاد في أوربا، والعاشر على العالم بحلول عام ٢٠٥٠.** ومن هنا فقد عدّت الحكومة التركية صراعها مع حزب العمال الكردستاني مكلفاً وغير مقبول. ويقدّر المسؤولون الأتراك أن بلادهم قد أنفقت ما يقارب نصف ترليون دولار لمكافحة الإرهاب على مدى العقود الثلاثة الماضية.

إن الانقسام التركي الكردي يمثل تهديداً حقيقياً للازدهار في المستقبل، لأن حزب العدالة والتنمية لديه خطط كثيرة للتنمية في المستقبل مع حكومة إقليم كردستان المتمتعة بالحكم الذاتي في العراق. إذ يُعتقد بأن الحكومة التركية قد أبرمت صفقة سرية لتوسيع علاقاتها في مجال الطاقة مع حكومة إقليم كردستان بشكل كبير.

واختتم الكاتب مقاله بالقول: يجب أن تؤمّن أنقرة طريقاً آمناً لمرر الطاقة من العراق عبرها، وتسهم في استقرار المناطق الكردية، وتتطلب هذه الاتفاقيات إصلاح العلاقات مع حزب العمال الكردستاني الذي خاض تمرّداً على مدى السنوات الماضية، وكذلك تتطلب المزيد من الاندماج السياسي مع الأقلية الكردية المتنامية في البلاد التي برزت بوصفها أحد أصحاب المصلحة التي لا غنى عنها في المستقبل الاقتصادي لتركيا.

رابط المقال: http://goo.gl/TOUV9C

هل سيكون المالكي مترنيخ بغداد ؟

الكاتب: رمزي ماردیني/كاتب ومحلل في مجلة فورين بوليسي
مجلة فورين بوليسي- ٢٠١٣/٥/٢٠
ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن التغيرات السياسية الإقليمية تثقل كاهل العملية السياسية العراقية، فخريطة الشرق الأوسط الجديدة لا تناسب نظام المالكي ولا العراق كدولة يحكمها الشيعة، فضلاً على أن صعود حكومة يهيمن عليها السنة في دمشق من شأنه إيجاد خصم إقليمي للعراق، وفي الوقت الذي يواصل فيه الإسلاميون السنة مثل جماعة الإخوان المسلمين توسيع سلطتهم في مختلف أنحاء المنطقة، فإن الشيعة في العراق قلقون من تضييق الخناق عليهم

في مطلع مقاله يذكر الكاتب اللقاء الذي جرى بين وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في الذكرى العاشرة للغزو الأمريكي، وكان من المتوقع أن يتم الحديث فيه حول **مسألة استخدام إيران للمجال الجوي العراقي الذي تشك الولايات المتحدة باستخدامه لإيصال السلاح للنظام السوري، حيث إن الدعم الخارجي يعطي الرئيس السوري بشار الأسد ثقة زائفة بأنه يمكنه التغلب على قوات المتمردين، وقد حاولت إدارة باراك أوباما مراراً إقناع المالكي بمنع إيران من استخدام المجال الجوي العراقي ولكنها فشلت، وعرضت في مقابل ذلك أن يكون للعراق دور في أي مفاوضات دولية حول سوريا ما بعد الأسد، ولكن تعنت المالكي أكد فكرة أن أمريكا قد خسرت العراق إلى حدٍّ ما.**

وليكون الوصف أكثر دقة، يمكننا القول: إنه **بعد انتهاء الاحتلال الأمريكي عام ٢٠١١، بدأ العراق يستعيد تأكيد دوره الإقليمي ويعمل على ربط الأحداث الخارجية مع المصالح الداخلية، فالعراق الجديد لم يعد مجرد مراقب أو ضحية الألاعيب الإقليمية، بل أصبح لاعباً فيها**، ولكن بسبب تنامي العنف الطائفي ازدادت المخاوف الداخلية وأثّرت بشكل مباشر على السياسة الخارجية للبلاد، فقد عادت وتيرة العنف بالتزايد بعد المواجهات الدموية بين القوات الحكومية ومتظاهرين من مدينة الحويجة في نيسان الماضي فولدت تلك الأحداث سلسلة من الهجمات الانتقامية كردود **أفعال هددت بانزلاق البلد إلى حرب طائفية.**

وقد أضحى النظام السياسي الوليد في العراق على فوهة بركان، ووصلت الضغوط الداخلية والخارجية إلى مستويات لا يمكن تحملها. أما التأثير النفسي للوجود العسكري الأمريكي والتعب من الحرب بين عامة السكان فقد اختفيا وتلاشيا بالتدريج. وفي الوقت نفسه، فإن قوى جديدة راحت تدفع بالبلاد نحو الصراع: فقد حذر زعيم قبلي في الحويجة مؤخراً قائلاً: «**إن التظاهرات السلمية**

قد ولت، نحن الآن ذاهبون لحمل السلاح، ولدينا كل الأسلحة التي نحتاج إليها، وقد حصلنا على دعم المحافظات الأخرى». ومع تنامي جذور الطائفية في بلاده فضلاً على المخاطر المرتقبة عبر الحدود السورية التي تهدد بتأزم الوضع، بدأ المالكي يشعر بالقلق منذ أيلول٢٠١١عندما أشارت عليه حكومته بضرورة تنحي الأسد والتمهيد للدخول في مرحلة انتقالية، وفي الوقت الذي يتعين عليه أن يأخذ مطالب أمريكا بوقف استخدام إيران للمجال الجوي العراقي على محمل الجد، عليه التفكير أيضاً بعواقب انتصار التمرد السني السوري على توازن القوى في العراق.

ويستطرد كاتب المقال مضيفاً أن المالكي لا يعد الأسد صديقاً أو حليفاً على الرغم من أن الطائفة العلوية التي تدعمه تعدّ فرعاً من الإسلام الشيعي، إلا انه منذ مدة طويلة وبغداد تنظر إلى دمشق بعين القلق والريبة وترى أنها قد شجعت التمرد السني في داخل العراق، **إذ تدخل الأسد مباشرة في السياسة العراقية، وحاول منع المالكي من الفوز بولاية ثانية عام ٢٠١٠**، وفي خضم الأزمة السياسية التي أعقبت الانتخابات في العراق قام الأسد بإيصال رسالة إلى طهران من منافس المالكي اياد علاوي، يطلب فيها الدعم ليكون مرشح تسوية بديل، وبالطبع فقد رفض الإيرانيون طلبه، وبعد أن أصبح المالكي الخيار الحتمي اضطر الأسد إلى السكوت وإظهار دعمه له، وعلى غرار هذه الخلفية، **يرى العديد من المراقبين أن دعم العراق للأسد نتيجةً لضغوط خارجية ولتراجع نفوذ الولايات المتحدة وتفوق النفوذ الإيراني**، وعلى الرغم من أن القتال في سوريا قد وضع واشنطن وبغداد بالفعل على طرفي نقيض في حرب إقليمية بالوكالة، حيث وقف العراق إلى جانب روسيا وإيران وحزب الله، إلا أن المالكي يساير إيران ليس استجابة لضغوطها، بل ان سياسته تعكس مصالح نظامه، في ظل بيئة مشحونة بالطائفية، وللمالكي أسبابه الكثيرة للتخوف من الإطاحة بالأسد مما دفعه إلى مسايرة جهود إيران في دعم الأخير.

ويشعر المالكي مثل أي زعيم عربي آخر بالارتياب والتآمر والتحسس من الانتقاد، وخاصة انه مطّلع على الأخطار التي تهدد حكمه ومصداقيته، فهو لا يحكم العراق، ولكنه يديره عازماً على البقاء في السلطة مهما كلف الأمر، وقد أثبت المالكي خلال مدة ولايته أنه كثير التحيز قليل المبادئ، فالقومية والطائفية لا تمثلان آيديولوجيات سياسية بالنسبة له، ولكنها أدوات فقط **فهو يلعب بورقة معاداة الكرد عندما يحتاج أن يكون قومياً عربياً، وبورقة معاداة السنة عندما يحتاج أن يكون محامياً عن الشيعة.** ويقول الباحث المقدم «جويل رايبيرن» من جامعة الدفاع الوطني: «إن أنصار المالكي لا يمتلكون دوافع آيديولوجية مشتركة يتحركون وفقها، بل **ان ما يحركهم هو التملك والتمسك بالسلطة، وهم ملتزمون جداً بإبقائه في الحكم**».

ومنذ أن استلم المالكي الحكم عام ٢٠٠٨، كانت طريقته في الحكم هي تأكيد السلطة ووقوفه على قمة الهرم السياسي، لذا فإن هدفه كان الحفاظ على الوضع الراهن على الأقل، وتحييد التهديدات المحتملة

التي يمكن أن تقوّض سلطته أو الحكم السياسي الشيعي في العراق، **ونظراً لغموض الوضع في المحيط الإقليمي والسياسي وما يرافقه من انعدام الثقة والمؤسسات الوطنية الضعيفة، والثقافة السياسية التي تلونت بتاريخ من الانقلابات، فقد اضطر المالكي إلى الهجوم بغرض تطهير قوات الأمن في البلاد من خصومه السياسيين وتثبيت الموالين له في المناصب الحكومية الرئيسة، فإذا لم ينتزع السلطة لنفسه، فإن أعداءه سيفعلون ذلك.**

وبعد انتهاء دور الجيش الأميركي كسلطة محتلّة للعراق، ارتبط أسلوب المالكي لبقاء النظام بما يحدث خارج حدود البلد، فالحرب الأهلية في سوريا تمثل تهديداً وجودياً متمثلاً بأبعاد أمنية وسياسية واستراتيجية بالنسبة له ولمجموعة من أنصاره، إذ أعلنت القوى المناهضة للأسد عن عزمها على نقل الثورة خارج الحدود السورية، وقد أثار تشكيل عدد لا يحصى من الميليشيات السنية المسلحة في الجوار خوفاً كبيراً لدى بغداد ولها الحق في ذلك، **فبعد تخليص سوريا من الأسد، من المحتمل أن يتوجه المتمردون ضد نظام المالكي في العراق مستخدمين الدعم الخليجي**، وقد عبّر عن ذلك هادي العامري وزير النقل العراقي حين حذّر قائلاً: «إن تقديم الأموال والأسلحة إلى تنظيم القاعدة في سوريا من قِبل قطر وتركيا هو إعلان عن عمل مسلح ضد العراق، ومما لا شكّ فيه فإن هذه الأسلحة ستصل إلى صدور العراقيين».

وأضحى التهديد قريباً من المالكي، فالمتمردون السنّة العراقيون يحاولون دمج العراق وسوريا في ساحة حرب طائفية موحّدة، والعمل المشترك الأخير للدولة الإسلامية في العراق وجبهة النصرة في سوريا أشار إلى إمكانية جعل القضية الطائفية الوطنية تهدف إلى إبعاد الشيعة عن السلطة، وليست فروع تنظيم القاعدة وحدها من يوجه التهديدات عبر الحدود، فالهوية الوطنية الضعيفة والحدود المصطنعة بين البلدين قد وضعت الأساس لارتباط متنامٍ بين أهل السنة في سوريا والعراق. وكما كتب كينيث بولاك الباحث في شؤون الشرق الأوسط: «في الحقيقة ان العديد من القبائل العربية السنية تمتد عبر الحدود أضافت وببساطة الوقود إلى النار، فرجال عشائر شمر والدليم والعبيد وآخرون يفرحون بمساعدة أبناء عمومتهم عبر الحدود الذين يحاربون النظام الشيعي في دمشق».

يمكن من خلال الاحتجاجات السنية في داخل العراق معرفة مدى التعاطف السني مع الذين يقتالون حاكماً شيعياً حسبما يعبّرون عنه في جميع التظاهرات، حيث يتم رفع أعلام الجيش السوري الحر محتفلين به، وهناك شائعات كثيرة حول تشكيل ما يسمى بـ «الجيش العراقي الحر» في محافظة الأنبار الذي يماثل نظيره السوري وينوي نقل الثورة إلى العراق، مما عمق شكوك وارتياب المالكي الذي صرّح مؤخراً في مقابلة مع وكالة **اسوشيتد برس**: «إن أخطر ما في هذه العملية هو أنه إذا فازت المعارضة، فسوف تكون هناك حرب أهلية في لبنان، وانقسامات في الأردن، وحرب طائفية في العراق».

وأضاف الكاتب قائلاً: أما على الجبهة السياسية الداخلية، فإن انتصار القوى المناهضة للأسد سوف يمثل تهديداً للمالكي وسينشط خصومه من السياسيين المحليين، إذ اعترف خصوم رئيس الوزراء سراً أنهم ينتظرون سقوط النظام السوري للعمل على تنحية المالكي عبر تصويت

بحجب الثقة، وقد نجا المالكي من مثل هذه المحاولات في الماضي، **لكنه بالتأكيد سيكون أكثر ضعفاً في حال انهيار النظام السوري.**

وعلى أقل تقدير، فإن المالكي يرغب في بقاء الأسد في السلطة إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٤، ذلك أنه يسعى للبقاء رئيساً للوزراء لولاية ثالثة، ولكن المالكي الآن أضعف بكثير مما كان عليه في الانتخابات العامة السابقة في ٢٠١٠ عندما ركّز حملته الانتخابية على إنهاء الاحتلال العسكري الأميركي وتحسين الأمن في العراق، وكلا الشعارين لم يعودا صالحين لهذه الدورة الانتخابية الجديدة.

ولم يقم رئيس الوزراء بإثارة نفور حلفائه السياسيين بسبب تقاعسه عن الإيفاء بالاتفاقيات معهم مراراً فحسب، بل أصبح شديد الغلظة موظِّفاً قواته الأمنية لتهميش المعارضين مما أثار اعتراضات كبيرة ضد حكمه.

وفي أثناء التحضير لانتخابات عام ٢٠١٤، يسعى زعيم القائمة العراقية إلى تشكيل ائتلاف متعدد الطوائف مع القوميين العرب السنة الذين نمت لديهم مشاعر الاستياء وبالتعاون مع الأكراد، **ولكن في حال انتصار المتمردين السوريين سيصبح من السهل أن تتعثر جهود المالكي، إذ ستتوحد المعارضة، وإذا ما حدث ذلك فإن وضع المالكي السياسي سيكون في خطر. فسقوط الأسد يمثل تهديداً استراتيجياً لنظام المالكي لأنه سيقلب موازين القوى في المنطقة فمنذ سقوط صدام حسين عام ٢٠٠٣ يسعى العراق لتأكيد السيادة على شؤونه الداخلية تاركاً البلاد ساحة لحرب طائفية لمنافسة إقليمية تجري على أراضيه،** وقد بذلت الولايات المتحدة جهوداً مضنية لإعادة العراق إلى الحضن العربي، ولكنها حققت نتائج سطحية فقط، فالحواجز الطائفية حدّت من نطاق وعمق التعاون بين الشيعة في العراق والقادة العرب السنة الذين يرون بغداد امتداداً للنفوذ الإيراني.

كما أشار المقال إلى أن التغيرات السياسية الإقليمية تثقل كاهل العملية السياسية المحلية، فخريطة الشرق الأوسط الجديدة لا تناسب نظام المالكي ولا العراق كدولة يحكمها الشيعة، فضلاً على أن صعود حكومة يهيمن عليها السنة في دمشق من شأنه إيجاد خصم إقليمي للعراق، وفي الوقت الذي يواصل فيه الإسلاميون السنة مثل جماعة الإخوان المسلمين توسيع سلطتهم في مختلف أنحاء المنطقة، فإن الشيعة في العراق قلقون من تضييق الخناق عليهم. ويتخوف الشيعة في العراق من عودة الهيمنة السنية، وهذا الخوف سيلعب دوراً كبيراً في السياسة الخارجية في العراق في المستقبل المنظور، وتساوقاً مع ذلك فإن المالكي لا يريد أن يسود في دمشق نظام حكم الأغلبية، ومن المفارقات أيضاً أنه يأمل أن يعتمد السوريون نموذج الحكومة نفسه الذي عمل على تقويضه لسنوات.

---

* مترنيخ: كان مستشار النمسا في المدّة (١٧٧٣- ١٨٥٩) ولُقب بالداهية لأنه استخدم السياسة لتحقيق أهدافه من دون إعلان مقاصده الشخصية الدفينة.

رابط المقال: http://goo.gl/2dxc2

غزو العراق أيقظ المنطقة من سباتها

الكاتب: نديم شحادة/زميل مشارك في معهد تشاثام هاوس
لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
شباط ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن ما قامت به الولايات المتحدة في العراق قد هزّ المنطقة وجعلها تنهض من ركود سيطر على حياة جيلين على الأقل فيها، وقد يتطلب الأمر جيلاً آخر لتقييم النتائج الحقيقية. والولايات المتحدة الآن أقوى إقليمياً مما كانت عليه أثناء تحالفها مع الأنظمة القمعية، فالقوة الناعمة الأمريكية ربما أصبحت أكثر فاعلية من أسلوب الحفاظ على التوازن القديم الهش الذي اتبعته للإبقاء على الديكتاتوريين العرب في السلطة

يستهل الكاتب مقاله بالتساؤل الآتي: **هل إن ارتفاع تكاليف غزو العراق هو الذي أبقى الولايات المتحدة خارج سوريا؟ قد شهدت منطقة الشرق الأوسط تغييرات جذرية منذ غزو العراق، والفكرة التي كانت سائدة حول المنطقة قد انهارت مع الربيع العربي، والآن يحق لنا أن نتساءل ما إذا كان هذا المنظور الجديد لما يحدث قد غيّر تصوراتنا بشأن غزو العراق وعواقبه الكارثية لأسباب من أقلها أنه قد يكون له تأثير على سوريا التي تعمّها الفوضى الآن.**

حاول الديمقراطيون بشكل واسع تشوية صورة جورج دبليو بوش وتركَته في العراق، **فقد تم اتباع ايديولوجية إدارة بوش والمحافظين الجدد في التدخل وتغيير الأنظمة من قبل سياسات الديمقراطيين في مسألة المشاركة وعقد الصفقات مع الأنظمة مثل نظام الأسد في سوريا.**

وفي تحليل أوسع لتأثير الغزو الأمريكي تجب العودة إلى حقبة الثمانينات وتحت شعار **السياسة الواقعية وسياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران**، إذ دعمت الولايات المتحدة نظام صدام في الحرب العراقية-الإيرانية، ثم انها غضّت الطرف عن جرائم التطهير العرقي ضد الأكراد في حملة الأنفال والهجوم بالأسلحة الكيمياوية على حلبجة والحملات ضد عرب الأهوار، وفي عام ١٩٩١ بعد خروج القوات العراقية من الكويت، لم يحاول الجيش الأمريكي الإطاحة بصدام عندما ثار الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال مع الاعتقاد الخاطئ بوجود الحماية والدعم الأمريكي لهم، في الوقت الذي كانوا يُذبحون فيه من قِبل صدام، ولم تفعل أمريكا شيئاً لنجدتهم وأقصى ما قامت به هو فرض منطقة حظر طيران، وفرضت الولايات المتحدة عقوبات أدّت إلى إفقار الشعب العراقي وأبقت صدام في السلطة حتى عام ٢٠٠٣. **إن الطائفية والتطرف والإرهاب في الواقع هي نتاج البيئة التي كانت موجودة قبل الغزو وليست مجرد إزالة صدام كانت سبباً للفوضى في العراق.**

ويتساءل الأمريكيون بعد عشر سنوات: هل إن العرب

حقاً «يكرهوننا»؟ فعلى ما يبدو ان العرب في الشارع ولا سيما الشباب لديهم الآن طموحات أقرب إلى القيم الأمريكية في الحرية والديمقراطية. الولايات المتحدة الآن أقوى إقليمياً مما كانت عليه أثناء تحالفها مع الأنظمة القمعية، فالقوة الناعمة الأمريكية ربما أصبحت أكثر فاعلية من أسلوب الحفاظ على التوازن القديم الهش الذي اتبعته للإبقاء على الديكتاتوريين العرب في السلطة، وأسلوب التدخل الذي اتُبع لحقبة مابعد الاستعمار لم يعد متاحاً بعد الربيع العربي.

يمكن أن تُثار أسئلة أخرى مثل كم من الفوضى التي أعقبت الإطاحة بصدام كان سببها تدخل الولايات المتحدة في تغيير الأنظمة؟ سوريا وإيران تروّجان علناً للفوضى، ولكن مصر وتركيا والسعودية وليبيا واليمن وحتى الإمارات العربية المتحدة لا ترغب بذلك، فهل ان الولايات المتحدة في غزو العراق كانت تقاتل ضد النظام الإقليمي كله؟ هل ان سقوط صدام كسر الأسطورة حول قوة هذه الديكتاتوريات؟ وإن محاكمته قد زرعت فكرة أن المستبدين ربما يواجهون المصير نفسه في نهاية المطاف؟ وما مدى تأثير ذلك في الربيع العربي؟ إن جدار برلين لم يسقط لأن شخصاً ما قام بركله، بل الأفكار التي سبقت سقوطه فضلاً على إصلاحات غورباتشوف في روسيا، هي التي أسقطته.

ففكرة أن ثورات الربيع العربي كان سببها أن شخصاً أحرق نفسه في بلدة تونسية ليست منطقيّة، ويجب التعامل مع هذه الأسئلة بمصداقية وحزم، **خاصة وان هناك سياسات حزبية في واشنطن تروّج لهزيمة الولايات المتحدة في العراق**، فقد كانت معارضة كل من هيلاري كلنتون وجون كيري ونانسي بيلوسي زعيمة الديمقراطيين في مجلس النواب الأمريكي لزيادة عدد القوات في العراق عام ٢٠٠٧، على أسس حزبية وحتى أوباما نفسه كان ضد أي محاولة لإنقاذ العراق ومعه سمعة بوش.

زيارة بيلوسي لدمشق عام ٢٠٠٧ كانت نكاية بالرئيس بوش، وإدارة اوباما استثمرت رأسمالها السياسي في التعامل مع الأسد لتبرهن بأن سياسة بوش في العراق كانت خاطئة، ولكن دعواتهم الحالية لإسقاط الأسد توضح أن بوش لم يكن مخطئاً وان سبب التردد الأمريكي الحالي بالتدخل في سوريا ليس كونه باهض التكاليف لأمريكا وحدها بل لحلفائها أيضاً مثل تركيا ودول الخليج.

ويختتم الكاتب مقالته بالتأكيد على أن أي مؤرخ في المستقبل عليه أن يوازن ويقارن بين الشرعية والمبادئ الأخلاقية ونتائج السياسات الأمريكية قبل الغزو وبعده، **إن ما قامت به الولايات المتحدة في العراق قد هزّ المنطقة وجعلها تنهض من ركود سيطر على حياة جيلين على الأقل فيها وقد يتطلب الأمر جيلاً آخر لتقييم النتائج الحقيقية.**

رابط المقال: http://goo.gl/rzVFwb

الملف النفطي وراء التقارب التركي العراقي

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

أعلنت وزارة الطاقة التركية، يوم الجمعة (٢٥ تشرين الأول)، عن قيامها بتنفيذ مشاريع في مجال النفط والغاز جنوب العراق بقيمة أكثر من خمسة مليارات دولار، وفيما بينت أن هذه المشاريع سيكون لها دور في رفاهية البلدين والمنطقة وبترحيب من الحكومة المركزية، أكدت عقد لقاء قريب بين وزير الطاقة التركي ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني للحديث عن المشاريع النفطية والغازية داخل العراق.

وقال وزير الطاقة التركي تانير يلدز في حديث لجريدة ديلي حرييت التركية على هامش مشاركته في المؤتمر الدولي للطاقة الذي عقد في أنقرة، مؤخراً وإطلعت عليه (المدى برس): إن «تركيا تقوم الآن بتنفيذ عدة مشاريع للنفط والغاز جنوب العراق بقيمة ٥,٥ مليار دولار وحكومة بغداد أعربت عن سعادتها بسير العمل في هذه المشاريع».

ولفت يلدز إلى أن «جميع المشاريع المشتركة سيكون لها الدور الكبير في صالح ورفاهية البلدين وكذلك المنطقة أيضاً»، مبيناً أننا «أكدنا دائماً ومنذ البداية أن اتفاقياتنا التي أُبرمت مع بغداد أو إقليم كردستان تصب في مصلحة جميع الشعب العراقي».

وتابع يلدز أن «لقاءً سيجمعني مع الشهرستاني قريباً وكنت تحدثت معه سابقاً خلال تواجدنا في مؤتمر للطاقة الذي عُقد في كوريا الجنوبية قبل أسبوعين حول المشاريع المشتركة بشكل مفصل لكننا لم نتطرق إلى أي تعليق يخص توزيع المستحقات حسب الدستور العراقي»، مشيراً إلى أن «في حال التوصل إلى اتفاقية مع الجانب العراقي حول المشاريع النفطية والغازية سنرحب بذلك ونأخذه بنظر الاعتبار في عملنا داخل العراق».

وكان العراق أكد، في ٢٢ من تشرين الأول ٢٠١٣، تقديره للعلاقات مع دول الجوار عامة وتركيا خاصة، عاداً أن تحسين العلاقة مع أنقرة ينعكس إيجابياً على استقرار المنطقة، فيما أعاد فتح موضوع «تهريب النفط» عبر الأراضي التركية.

العراق يكافح لزيادة حصته من سوق النفط الآسيوية

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

قالت مصادر في صناعة النفط يوم الاثنين (٨تشرين الأول): إن العراق يتعهد بتقديم شروط أيسر في السداد للمشترين الآسيويين مع سعيه لزيادة حصته في السوق الآسيوية الرئيسة لتسويق صادراته المتنامية.

وأدّى السباق على جذب عملاء آسيويين بالفعل إلى زيادة المنافسة بين السعودية والعراق أكبر منتجين للنفط في منظمة أوبك مع تحدي بغداد للرياض في مجال الأسعار في أوائل العام الحالي. وقالت مصادر نفطية: إن بغداد تتخذ حالياً خطوة أبعد بعرضها تمديد تسهيلات الدفع ٣٠ يوماً إضافية للمشترين الآسيويين وهو ما يتيح لهم فعلياً تأجيل الدفع لشهرين.

ويستهدف العراق بشكل رئيس الهند والصين المتعطشتين للطاقة. وقال مسؤول تنفيذي نفطي كبير: «يعني ذلك على الأرجح أن العراق يعزز جهوده للحصول على نصيب أكبر في السوق الآسيوية.» لكن تمديد مدة الدفع سيتم فقط إذا وافق المشتري على زيادة كبيرة في الكميات.»

ولم تشهد مشتريات النفط العراقي زيادات منذ بداية العام الجاري، وتباطأ التوسع في قطاع النفط العراقي الذي بدأ في ٢٠١٠ بسبب مشكلات متعلقة بالبنية التحتية والأمن وهو ما أدّى في بعض الأحيان إلى هبوط الإنتاج والصادرات دون متوسط مستويات العام الماضي.

وانخفضت الصادرات إلى مليوني برميل يومياً في شهر أيلول الماضي مسجلة أدنى مستوياتها في ١٩ شهراً حيث خفضت أعمال الإصلاحات والتوسعات في مرفأ النفط الجنوبي الاستراتيجي شحنات خام البصرة الخفيف بشكل حاد. وتشكل تلك الشحنات معظم إيرادات الصادرات لبغداد. وصدّر العراق نحو ٢,٦ مليون برميل يومياً من النفط في شهر آب الماضي.

مع ذلك قد لا يلقى عرض شركة تسويق النفط العراقية (سومو) الاستجابة المتوقعة من المشترين الآسيويين الذين ما يزالون يشككون في قدرة العراق على زيادة صادراته في الوقت الذي ينفذ فيه أعمال صيانة في المرافئ.

ومن جانبها تتوقع بغداد عودة وشيكة لنمو وزيادة الصادرات إلى نحو ٣٠٠ ألف برميل يومياً يأتي جزء كبير منها من حقل مجنون العملاق الذي تديره رويال داتش شل.

وقال مسؤولون عراقيون لوكالة رويترز: إن الكميات الجديدة من نفط الجنوب ستدفع الصادرات من خام البصرة الخفيف للعودة مجدداً إلى مستوى ٢,٣ مليون برميل يومياً.

وطلبت سومو من عملائها تحديد كميات النفط التي يحتاجونها لعقود ٢٠١٤ بحلول منتصف تشرين الأول بهدف استكمال المحادثات في منتصف نوفمبر تشرين الثاني.